



الموضوع الأول | التزام الحكومات باستثمار "أقصى الموارد المتاحة" في مجال حقوق الإنسان

النقاط الرئيسية

- تعد الموارد ضرورية لتمويل السياسات والخطط والبرامج اللازمة لحماية حقوقنا الاجتماعية والاقتصادية من الجائحة في الوقت الحالي وبناء اقتصادات أكثر عدالة وتكون قادرة على التعافي في المستقبل.
- يعني استثمار الحد الأقصى من الموارد المتاحة لضمان هذه الحقوق أنه يتعين على الحكومات جمع الأموال وتخصيصها وإنفاقها بطرق تستهدف مواجهة أشكال عدم المساواة التي تضرها الأزمة، وتناسب الواقع المعيشي للمتضررين.
- تماثياً مع هذا الالتزام، نحتاج إلى عملية واسعة من إعادة توزيع الموارد - من خلال الاقتراض المستدام، والضرائب التصاعدية، والجهود العالمية الجريئة - لتمويل الاستثمارات الحيوية في نظم الصحة والحماية الاجتماعي الشاملة.

ما الصلة بين الالتزام باستثمار الموارد ومرض كوفيد-19؟

تعرضت الخدمات العامة التي تؤمن رفاهنا وتدعم اقتصاداتنا إلى أضرار بالغة بفعل سنوات من التقشف. فقد قلّصت السياسات النيوليبرالية دور الحكومة، وهذا ما جعل الاقتصادات تفتقر إلى المساواة والأمان وفوق هذا وذاك إلى الاستدامة. إذ كان لتدهور البنية التحتية للصحة العامة في جميع أنحاء العالم، وأسواق العمل غير المستقرة، والأعباء الثقيلة وغير المتكافئة في مجال أعمال الرعاية، وضعف الحماية الاجتماعية، أن يؤدي إلى صعوبة الاستجابة إلى جائحة مرض فيروس كورونا المستجد، كوفيد-19. والنتيجة أن أصبح الفيروس أكثر خطورة وفتكاً بالبشر.

إدًا، لحماية حقوق الأشخاص المعرضين لخطر الوباء الآن؛ ومن أجل بناء اقتصادات أكثر مرونة وقدرة على التعافي، اقتصادات تهتم بالناس والكوكب في المستقبل، نحتاج إلى مجموعة من السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالصحة العامة والاقتصاد. نجاح تلك الجزم من الإجراءات من عدمه يعتمد على طريقة تمويلها.

من المهم كذلك أن نتذكر أنه في اقتصاد معولم غير متكافئ، تمتلك بعض البلدان موارد أكثر من غيرها للاستثمار في الإغاثة والتعافي من مرض فيروس كورونا. أضف إلى ذلك، ما صاحب هذه الجائحة من سلسلة صدمات اقتصادية أثرت في دول الجنوب العالمي أكثر من غيرها. ومن هنا تعتبر وجود استجابة عالمية جريئة أمراً ضرورياً للتعافي العادل.

ما الذي يتضمنه هذا الالتزام؟

لقد وقّعت معظم حكومات العالم على المعاهدات الدولية الملزمة باتخاذ خطوات ملموسة لضمان حقوق الناس باستخدام الحد الأقصى من مواردها المتاحة. وقد تم توضيح هذا الالتزام انطلاقاً من عمل المحاكم الوطنية وخبراء الأمم المتحدة المكلفين بتفسير هذه المعاهدات.

هناك اتفاق واسع على أن لهذا الالتزام ثلاثة أبعاد:

- توليد الموارد: أي كيف تجمع الحكومات الموارد المالية؛
- تخصيص الموارد: أي ما تخصصه الحكومات من أموال في ميزانياتها لأمر أو بنود معينة؛
- الإنفاق: أي كيفية إنفاق الأموال المخصصة بالفعل وتحديد المستفيدين منها.

مثلاً، وباستخدام الاستعارة التقليدية التي تشبه الموارد بالكعكة: ما حجمها؟ وكيف يتم تقطيعها؟ ومن يأكلها؟

يمكن القول إن الحكومات تولد الموارد بطريقتين أساسيتين:

- تجميع الأموال- في أكثر الأحوال من خلال الضرائب، إلى جانب الرسوم والغرامات، والأرباح التي تدرّها الشركات المملوكة للدولة، والمعونات الأجنبية، ومصادر أخرى متنوعة؛
- اقتراض الأموال- من المقرضين العموميين أو القطاع الخاص، سواء من الداخل أو الخارج.

ويوجّه قانون حقوق الإنسان الحكومات إلى جمع الأموال بطريقة تحقّق عائدات ملائمة أو كافية. وهذا يعني أن يجب أن تكون الموارد المجمعّة من قبل الدولة كافية لتمويل البنية التحتية والسلع والخدمات اللازمة لضمان حقوق الناس. كما يجب أن تكون الضرائب عادلة أو تصاعديّة أو متكافئة اجتماعياً. وهذا يعني، على سبيل المثال، ألا يكون كاهل الفقراء متقلاً بعبء ضريبي يفوق نسبياً ما يتحمّله الأغنياء، مع عدم محاباة النظام الضريبي للرجال على حساب النساء.

وعندما تقوم الحكومات باقتراض المال، يجب أن تتجنّب المشروطية المرتبطة بالقروض (مثل تدابير "الأصلاح الهيكلية") التي تضرّ بحقوق الإنسان. ويجب - أيضاً- ضمان ألا نلتهم تكاليف سداد الديون الموارد والأموال اللازمة لكفالة حقوق الناس ومراعاة ألا تتحمّل الأجيال القادمة أعباء تلك القروض بشكل غير

عادل. أما الحكومات التي تقرض الأموال ضمن اتفاقات ثنائية أو من خلال المؤسسات المالية الدولية (التي هي في الواقع تملك وضع تفاوضي أقوى) فهي ملزمة - أيضًا - بالتأكد من تفادي هذه المثالب.

عندما يتعلّق الأمر بتخصيص الموارد، يجب أن تعطي الميزانيات الحكومية الأولوية الواجبة للبنية التحتية والسلع والخدمات اللازمة لضمان الحقوق، متضمنًا ذلك اقتصاد الرعاية. ومن ثم، يجب تخصيص الموارد بطريقة عادلة وفعالة. ممّا يعني إعطاء الأولوية للفئات المحرومة والمستضعفة.

كما يجب إنفاق الموارد المالية المخصصة بكفاءة وعدم إهدارها. ممّا يعني أن على الحكومات معالجة الفساد وتعزيز أنظمة الإدارة المالية، بحيث تصل الأموال إلى مقدّمي الخدمات في الخطوط الأمامية ممّن تم تخصيصها لهم (مثل المدارس والعيادات الصحية ومراكز العمل، وما إلى ذلك).

وهناك بعد شمولي لهذا الالتزام هو البعد الخاص بعمليات صنع السياسات التي يتم من خلالها اتخاذ قرارات الخاصة بتوفير الموارد. إذ يجب أن تتصف عمليات اتخاذ القرار الخاصة بتوفير الموارد بالشفافية (من خلال تبادل المعلومات ذات الصلة)، والتشاركية (من خلال تمكين للناس أن يشاركوا بأدوار ذات مغزى في تشكيل السياسة)؛ وأن تكون خاضعة للمساءلة (حيث يقدّم واضعو السياسات ما يبرّر قراراتهم ويكون هناك فرصة لتدراكها عند عدم الوفاء بالالتزامات).

ما الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الحكومات للوفاء بهذا الالتزام؟

فيما يتعلّق بتخصيص الموارد، يجب تعزيز الرعاية الصحية العامة الشاملة على وجه السرعة، من أجل معالجة النقص في الإمدادات والمعدات؛ وتعزيز الدعم للمستشفيات والعيادات؛ وزيادة وتعزيز سبل إجراء الاختبارات ذات الصلة بمرض كوفيد-2019؛ وإتاحة العلاجات واللقاحات الفعالة للجميع. بالإضافة إلى ذلك، يعدّ الاستثمار الضخم في برامج الحماية العامة والشاملة أمرًا ضروريًا لتخفيف عبء الأزمة الثقيل على حياة الناس اليومية.

ويجب أن تكون مثل هذه البرامج مصمّمة لتناسب واقع الناس المعيشي في مختلف السياقات المحددة. بل يجب - أيضًا - أن تشمل حماية وظائف جميع العاملين وأجورهم وما يتمتّعون به من استحقاقات، متضمنًا ذلك العاملين في الاقتصاد غير الرسمي؛ وتوفير سبل رعاية الأطفال للعاملين الأساسيين؛ وتقديم إعانة الإيجار والمساعدة في الحصول على الرهن العقاري؛ وكذلك منح الإغاثة الاجتماعية ودعم الدخل لضمان الأمن الغذائي، خاصة للأسر التي ترعى الأطفال أو أفراد الأسرة المرضى؛ فضلًا عن توصيل المياه والصابون والمطهّرات إلى المجتمعات التي تفتقر إليها؛ وإدارة ملاجئ للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ مع اعتماد تدابير مصمّمة خصيصًا لحماية حياة الفئات المعرضة للخطر وسبل المعيشة التي يحتاجون إليها.

فيما يتعلّق بتوليد الموارد لتمويل هذه البرامج، يجب على البنوك المركزية أن تلعب دوراً أكثر فاعلية في تسهيل الشروط المواتية للاقتراض المحلي. هذا بالإضافة إلى عدد من المقترحات المتعلقة بالضرائب التصاعدية، من بينها:

- فرض ضريبة مؤقتة على الأرباح "الزائدة" للشركات (مثل عمالقة التكنولوجيا) الذين استفادوا بشكل غير متناسب من أزمة كوفيد-19.
- استحداث تطبيق الضرائب على الأثرياء أو زيادتها زيادة ملموسة.
- استحداث ضرائب على قطاعات بعينها - على سبيل المثال، السلع الفاخرة والسلع المستهلكة لكثافة كربونية عالية في إنتاجها؛ وكذلك استحداث ضرائب المعاملات المالية؛ والمبيعات الرقمية.
- رفع معدلات الضريبة على الشركات ومكافحة التهرب الضريبي بشكل أكثر قوة.

فيما يتعلق بالإفناق، فقد حان الوقت أن تعيد الحكومات التفكير في اعتمادها المفرط على القطاع الخاص. إذ إنّ العقود التي تجريها الحكومات مع القطاع الخاص تحت مضلة آليات الشراكة بين القطاع العام والخاص، (PPPs)، تمثل في واقع الأمر تعاقبات تهدف للأرباح باذخة النوع للقطاع الخاص وتتيح للشركات الكبرى جني أرباح ضخمة. وهذا النوع من الشراكات والتعاقدات غالبًا ما يقدّم كنوع من التعاقدات الفعالة، "الموفرة للتكلفة" للحكومات، لكن ثمة أدلة كثيرة على أنها غير ذلك. وتتوفّر أمثلة كثيرة على كونها غير ذلك، وعلى أنها تضرّ بالحقوق (من خلال رفع تكلفة المياه على سبيل المثال، والتسبب في عدم القدرة على تحمّل التكلفة).

كما ان هناك حاجة إلى تعاون دولي أقوى كي تتمكّن الدول من الحصول على التمويل الذي تحتاجه. وتشمل المقترحات في هذا الشأن الإعفاء من الديون السيادية القائمة أو تخفيفها أو إعادة هيكلتها. ومن المهم - أيضًا - ألا تؤدي الديون الجديدة والعجز المالي الذي نشأ جرّاء التعامل مع أزمة كوفيد-19 إلى دورة جديدة من التقسّف تزيد من تقويض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

أسئلة مهمّة

- هل قدمت حكومتك حزمة من إجراءات للإغاثة أو التعافي من أزمة كوفيد-19؟
- هل تعزّز هذه الحزمة نظام الرعاية الصحية وتحمي العاملين الأساسيين؟
- ما نوع الدعم الذي توفّره هذه الحزمة للأفراد والأسر؟ وهل تفهم لتلبية احتياجاتهم الأساسية؟
- من المؤهلون لهذا الدعم؟ هل هناك أفراد أو أسر معرّضة للخطر ولم يتم تلبية احتياجاتهم؟ وهل أخذت مسؤوليات الرعاية في الاعتبار، لا سيّما العاملين الأساسيين؟
- ما الاختلافات القائمة في توازن القوة، إن وجدت، والتي يمكن لهذه الحزمة أن ترسخها؟
- هل تتضمن الحزمة تدابير ضريبية تصاعدية تهدف إلى معالجة عدم المساواة؟
- ما المصادر الأخرى التي تعتمد عليها حكومتك في تمويل الحزمة؟ هل تلفت هذه المصادر الانتباه إلى من سيتحمل تكلفة تلك الحزمة، الآن أم في المستقبل؟ هل هناك مصادر أخرى لا تزال غير مستغلة؟
- أي الفئات كانت مصالحها ممثلة في عملية التخطيط وتطوير الحزمة؟